الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث وردود الأفعـــال العـربيـة والدولـيـــة

الدكتور: عبدالقادر حمود القحطاني

البحوث

الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث وردود الأفعـــال العـربيـــة والـدولـيـــة

د. عبدالقادر حمود القحطاني(*)

الملخص:

يعود النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول جزر (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) قديما إلى القرن التاسع عشر وحديثا إلى عام ١٩٧١، عندما أقدمت قوات الشاه الراحل محمد رضا بهلوي، على احتلال هذه الجزر في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، أي قبل انتهاء معاهدات الحماية بين بريطانيا والإمارات بيوم واحد. وقد تناولت هذه الدراسة النقاط التالية:

- أولا: التمهيد أو الخلفية التاريخية لقضية الجزر قبل عام ١٩٧١م.
- ثانيا: إعلان الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٦٨م والموقف الإيراني.
- ثالثا: الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث عام ١٩٧١.
- رابعا: الدوافع السياسية لاحتلال إيران للجزر.
- خامسا: الموقف العربي من الاحتلال الإيراني للجزر.
- سادسا: موقف الجامعة العربية من الاحتلال الإيراني للجزر.
- سابعا: مجلس الأمن الدولي وقضية الجزر.
- ثامنا: الموقف البريطاني والأمريكي من احتلال إيران للجزر.
- تاسعا: العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران بعد سقوط نظام الشاه.

الخاتمة: وقد توصلنا في هذه الدراسة وذلك من خلال الوثائق والمصادر المختلفة إلى نتيجة هي: أن الجزر الثلاث المحتلة جزر عربية منذ فجر التاريخ وأنها جزء لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة.

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بقسم التاريخ – كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية – جامعة قطر.

المقدمة:

يعود النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول جزر «أبو موسى» و«طنب الكبرى» و«طنب الصغرى» قديماً إلى نهاية القرن التاسع عشر وحديثاً إلى عام ١٩٧١ عندما احتلت قوات الشاه الراحل محمد رضا بهلوي هذه الجزر في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، أي قبل انتهاء معاهدات الحماية بين بريطانيا والإمارات بيوم واحد.

ورغم سعي دولة الإمارات العربية المتحدة الدؤوب لإقناع إيران بالجلوس إلى مائدة المفاوضات بين البلدين لتسوية قضية الجزر أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، فإن إيران ما تزال إلى الآن ترفض بحث هذه القضية.

وهذا الموقف الإيراني الرافض للحل السلمي خلق جواً من التوتر في العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران بصفة خاصة، ثم بين إيران والدول العربية بصفة عامة. وفي اعتقادنا أن العلاقات العربية – الإيرانية لن تشهد تحسناً يُذكر ما لم يتم حل قضية النزاع حول الجزر الثلاث.

أولاً – التمهيد:

يتصف الخليج العربي بكثرة الجزر التي يصل عددها إلى أكثر من ١٢٦ جزيرة متفاوتة في الأحجام والأهمية، البعض منها مأهول السكان والبعض منها غير مأهول، كما أن بعض هذه الجزر غني بثرواته السمكية ومنها ما يحتفظ بثروات معدنية كالنفط، إضافة إلى ما تتمتع به هذه الجزر من مواقع استراتيجية مهمة. والجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها إيران عام ١٩٧١، والتي هي موضوع هذه الدراسة تتمتع بعدة خصائص فهي تتمتع بموقع استراتيجي عند مدخل مضيق هُرمز، وبثرواتها النفطية والمعدنية الأخرى، وكذلك بثرواتها السمكية[١]، ويدّعي الإيرانيون أن الشواطئ الغربية من الخليج العربي هي امتداد جغرافي للأرض الإيرانية وأن مياه الخليج فصلتهما في عهود سابقة.

(١) د. خليل إلياس مراد: حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٨–٢٩، ومن ص٧٧–٧٩.

وهذا الإدعاء مجرد تبرير للمسلك الاستعماري التوسعي، وهو مبني على ما كانت تدعيه فرنسا في الجزائر قبل استقلالها، على أن الجزائر أرض فرنسية فصلتها مياه البحر المتوسط. مع أن الوقائع التاريخية والجغرافية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك عروبة الخليج العربي(٢). وقد كشف النقاب عن الأطماع الفارسية رئيس الوزراء الإيراني «حاجي ميرزا» في المذكرة التي بعثها إلى وزارة الخارجية البريطانية في سنة ١٨٤٤، والتي قال فيها: «إن الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة أن الخليج (الفارسي) من بداية شط العرب إلى مسقط بجميع جزره وموانيه بدون استثناء ينتمي إلى فارس»(٣).

وكان أول إدعاء فارسي بجزر صري Sirri والطنب قد بدأ منذ عام ١٨٨٧، حين قامت فارس في هذا العام باحتلال جزيرة صري، التي كانت تحت حكم الشيخ محمد بن خليفة القاسمي. وعلى أثر ذلك بادر شيخ الشارقة ورأس الخيمة(*) في ١٦ أكتوبر من العام نفسه بتقديم احتجاج ضد الاحتلال الفارسي لتلك الجزيرة. وطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ اللازم لحماية الجزر العربية ومنها جزر الطنب.

وقد استفسر المقيم السياسي البريطاني في الخليج من حكومته عن صحة هذه الجزر، فردت حكومة الهند البريطانية، بأن صري وجزر الطنب تقع خارج نطاق الأراضي الفارسية وأنها ملك لشيوخ العرب القواسم الذين يحكمون رأس الخيمة والشارقة منذ عام ١٧٢٠م(٤). وترى الوثائق البريطانية أنه ليس من السهل تتبع

(*) رأس الخيمة: انفصلت عن الشارقة كإمارة مستقلة في عام ١٩٢١، للمزيد انظر:
F/O 371/1301. B 397, Status of Islands of Tunb, Abu Musa and Sirri, 24 Agu, 1928.

(٢) د. محمد وصف أبو مغلي: إيران – دراسة عامة، مطابع جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص٥٥–٥٧.

(٣) د. بدرالدين عباس الخصوصي: في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٢، ط١، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨، ص١٠٥–١٠٨.

(٤) F.O. 371/13009. Political Resident to Government of India, 27 September and 15 November 1887.

تاريخ الجزر الثلاث طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى قبل عام ١٧٢٠، غير أن نشاط القواسم منذ هذا العام بدا واضحاً على الساحل الشرقي للخليج حين تمكنوا من السيطرة على (لنجه) وجزيرة صري وغيرها من الجزر التي تتبع إيران حالياً[٥]، ولكن الجزر الثلاث المتنازع عليها حالياً بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران ظلت تحت سيطرة حكام رأس الخيمة والشارقة حتى تاريخ احتلالها في سنة ١٩٧١.

وتقع هذه الجزر الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، على بعد بضعة أميال من مضيق هُرمز إلى الجهة الجنوبية الغربية من المضيق، ويبلغ طول جزيرة أبو موسى سبعة كيلومترات وعرضها خمسة كيلومترات، وتبعد عن ساحل إمارة الشارقة ٤٥ كيلومتراً، بينما تبعد عن الساحل الإيراني أكثر من ٥٠ كيلومتراً، ولا تزال أطلال قصر المرحوم الشيخ سالم بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة الذي شيده منذ ما يزيد عن ١١٠ سنة قائماً إلى يومنا هذا. وفي عام ١٩٦٦، افتتح الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة أول مدرسة ابتدائية في جزيرة أبو موسى[٦]. أما جزيرتي الطنب فهما تتبعان إمارة رأس الخيمة، وتبعدان عن رأس الخيمة بنحو ٣٠ كيلومتراً. ومساحة جزيرة طنب الكبرى ٩ كيلومتراً مربعاً، وتعد جزيرة طنب الصغرى أقل مساحة من الجزيرتين أنفتي الذكر[٧].

ويرجع إصرار فارس أو إيران على امتلاك هذه الجزر الثلاث منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى الأسباب التالية:

أولاً: وقوع هذه الجزر عند مدخل الخليج العربي (مضيق هُرمز).

ثانياً: كانت تستخدم كموانئ وملاجئ للسفن في الأجواء العاصفة.

---

(٥) F.O. 371./11310 Status of the Islands Tumb, Abu Mousa and Sirri.

(٦) دولة الإمارات العربية المتحدة في مجلة العربي (١٩٦٠-١٩٨٠)، إعداد/ علي محمد راشد، العدد (١١٩)، أكتوبر ١٩٦٨، ص٢٢٦-٢٣٣؛ وانظر: محمد عزيز شكري: قضايا معاصرة في السياسة الدولية، الكويت ١٩٧٢، ص١٠-١١.

(٧) حسين ندا حسين: الأهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٣-١٤٠.

ثالثاً: استخدمها شيوخ القواسم لرعي حيواناتهم في فصل الربيع[٨].

ونلاحظ أنه على الرغم من أن إيران استطاعت احتلال جزيرة صري في سنة ١٨٨٧، فإن بريطانيا الدولة الحامية لمشيخات الخليج العربي، ظلت مُصرّة على أن الجزيرة عربية حتى عام ١٩٠٣، عندما أعلنت اعترافها بتبعيتها لفارس، شريطة ألا تصبح الجزيرة ميناء لأية قوة أجنبية أخرى[٩]. ولكن فارس لم تكتف بالاستيلاء على لنجة وصري، وإنما حاولت الاستيلاء على جزيرة طنب الكبرى في عام ١٩٠٤، وقامت برفع علمها فوق الجزيرة. وبعد أن هددت السلطات البريطانية باستخدام القوة إذا لم يتم إزالة العلم الفارسي فاضطرت السلطات الفارسية إلى إنزال العلم والانسحاب من الجزيرة[١٠].

وهناك شواهد كثيرة على ملكية الإمارات العربية للجزر الثلاث، ومن ذلك، قيام حاكم الشارقة الشيخ سالم بن سلطان القاسمي، بمنح حق الامتياز للتنقيب عن أكسيد الحديد الأحمر، في سنة ١٩٠٧ لشركة (صن فالي كولون كومباني أوف بك) الإنجليزية[١١]، وقد بدأ استغلال أكسيد الحديد منذ سنة ١٩١٤، وكانت العوائد تعطى إلى حاكم الشارقة وقدرها خمسون ألف روبية سنوياً. كما أن عقود التنقيب عن النفط في جزيرة أبو موسى وجزر الطنب جرى عقدها مع حاكم الشارقة ورأس الخيمة[١٢].

---

(٨) د. محمد مرسي عبدالله: دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٨١، ص٣٢١.

(٩) د. فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج العربي (١٨٥٣-١٩١٤)، الجزء الثاني، ذات السلاسل، الكويت، ط١، ١٩٨٤، ص١٠٤-١٠٧.

(١٠) G. Lorimer, The Persian Gulf Gazetteer, Oman and General Arabia Of Fincial Publication of the Government of India, Calcutta, Vol. 1., Historical, 1915, p. 745.

(١١) P.R.O. 15/1/254. Abu Musa, Government Of India, 27 June, 1907.

(١٢) أحمد جلال التدمري: الجزر الثلاث - دراسة وثائقية، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، د.ت. ص٦٩-٧٠.

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩١٢ كتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج السير برسي كوكس بناء على تعليمات من حكومته، يطلب من حاكم رأس الخيمة الشيخ سالم بن سلطان القاسمي لكونه صاحب السلطة والسيادة على جزر الطنب السماح بإقامة فنار في أعلى قمة في جزيرة طنب الكبرى لإرشاد السفن في الخليج عند دخولها وخروجها من مضيق هُرمز. فأجابه الحاكم بالموافقة بشرط ألا يحصل تدخل آخر في الجزيرة. وفي سنة ١٩٥٧ طلب المعتمد البريطاني ومقره (دبي) من الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة الإذن بزيارة بارجة حربية بريطانية لإمارته وبزيارة جزيرتي الطنب. وطلب منه أيضاً إرسال مندوب عنه ليحضر إقامة نصب تذكاري فوق جزيرة طنب الكبرى يشار فيه صراحة إلى ملكية رأس الخيمة لجزر الطنب(١٣).

وقد تطلع شاه إيران رضا خان للتوسع داخل الخليج العربي، غير أن بريطانيا وروسيا قامتا بعزله عن عرش إيران في سنة ١٩٤١ بعد أن اتهمته الدولتان بتأييده لألمانيا الهتلرية في الحرب العالمية الثانية وعينت بدلاً منه ابنه محمد رضا بهلوي، الذي سار على نهج سياسة والده إزاء الخليج العربي(١٤).

وقد بدأت محاولات شاه إيران للاستيلاء على الجزر منذ مطلع الستينات عن طريق جمع المعلومات عن الجزر العربية الثلاث. ففي عام ١٩٦١ هبطت طائرة عسكرية إيرانية في جزيرة طنب الكبرى، وقام ركابها بالتقاط الصور لفنار الجزيرة، وأجروا التحقيق مع سكان الجزيرة لمعرفة المشرفين على الفنار. وإزاء ذلك قدمت بريطانيا احتجاجاً على هذا التصرف، وحذرت إيران من محاولة تكرار مثل هذا العمل. وقد بعث حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي، بخطاب شكر يوم ١٥ سبتمبر ١٩٦١، إلى المعتمد البريطاني في دبي، لقيامه بالاحتجاج ضد الحكومة الإيرانية نيابة عنه، بخصوص نزول الطائرة الإيرانية في جزيرة طنب

---

(١٣) أبعاد العدوان الامبريالي الإيراني على الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ندوة أقامتها جمعية الحقوقيين العراقيين بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٧١، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٢، ص٣٧-٣٩.

(١٤) د. محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية - الإيرانية (١٩٢١-١٩٧١)، ذات السلاسل - الكويت، ١٩٨٥، ص٢٥١-٢٨٥.

الكبرى في شهر مايو ١٩٦١[١٥]، ووصلت سفينة حربية بريطانية في شهر أكتوبر من العام نفسه إلى جزيرة أبو موسى وزارت كذلك جزيرتي الطنب وقام أفرادها بتفقد الوضع في الجزر[١٦].

وقد حاولت إيران في عام ١٩٦٤ إقناع حاكمي رأس الخيمة والشارقة التنازل سلمياً عن الجزر الثلاث مقابل بعض المساعدات المالية أو مقابل إيجار سنوي غير أن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح بسبب تمسك الحاكمين بالجزر مهما كانت المغريات المالية[١٧].

وفي الأول من أبريل ١٩٦٥ نشرت صحف القاهرة نبأ احتلال إيران لجزيرة أبو موسى، ولكن وزير الخارجية الإيراني نفى ذلك النبأ في لقائه مع بعض السفراء العرب في طهران في الرابع من أبريل ١٩٦٥. وقد دلت التحريات أن إيران أنزلت بعض قواتها في الجزيرة في نطاق مناورة بحرية مشتركة مع قوات الأسطول الأمريكي ثم جلت عنها[١٨].

وقد تحسنت العلاقات بين إيران وبريطانيا في سنة ١٩٦٢، نظراً لتوحدهما في المواقف العدائية ضد سياسة الرئيس جمال عبدالناصر التحررية، وكذلك تحسن علاقة إيران بالاتحاد السوفييتي في الفترة نفسها، وهو ما يُعد عاملاً من العوامل التي هيأت الفرصة للشاه للتوجه نحو الخليج العربي. وكانت الولايات المتحدة قد نصحت شاه إيران في سنة ١٩٦٩بتطوير التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي وإقامة علاقات معه على مبادئ حُسن الجوار[١٩]. وفي الواقع فإن

---

(١٥) F.O. 371/15731. 24 August and 15 Sep. 1961.

(١٦) F.O. 371/15731, Secret visit to Abu Musa by H.M.S. Lochinsh on 14 October, 1961.

(١٧) د. عبدالله الأشعل: قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨، ص٩١.

(١٨) د. عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم: علاقة ساحل عُمان ببريطانيا، دراسة وثائقية، الرياض، ١٩٨٢، ص٣٩٤-٣٩٧.

(١٩) د. عبدالجبار ناجي: دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية، جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص٢٦٢-٢٦٦.

رفض إيران إقامة قواعد أمريكية على أرضها رغم صداقة الشاه لأمريكا قد ساعد على تحسن العلاقات الإيرانية – السوفيتية وقد دفع ذلك (موسكو) إلى التخلي عن دعم حزب (توده) الشيوعي الإيراني، عندما احتفلت بذكرى (لينين) في الأول من أكتوبر ١٩٧٠[٢٠].

ثانياً – إعلان الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٦٨ والموقف الإيراني:

أعلن رئيس وزراء بريطانيا هارولد ويلسون في ١٦ يناير ١٩٦٨ أمام مجلس العموم البريطاني عزم حكومته سحب قواتها العسكرية من شرق السويس مع حلول عام ١٩٧١. وعلى أثر هذا الإعلان البريطاني بدأت الحكومة الإيرانية ووسائل إعلامها تكثف تصريحاتها زاعمة أن لها حقوقاً تاريخية في الجزر الواقعة تحت الحماية البريطانية في الخليج العربي[٢١].

وقد شاركت الدوائر الأمريكية والبريطانية المخاوف الإيرانية القائلة إن الأنظمة العربية المعادية للغرب وكذلك روسيا يشكلان خطراً على أمن المنطقة وعلى المصالح الغربية وهو ما قد يؤدي إلى قطع إمدادات النفط عن أوروبا وأمريكا. وتحت هذه المبررات اتفقت هذه الدول الثلاث على ما سُمي بالفراغ الأمني الذي سيتركه الانسحاب البريطاني[٢٢].

وعقد في شهر أبريل ١٩٧٠ مؤتمر في العاصمة الإيرانية طهران لسفراء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وتم في هذا اللقاء عقد تحالف ثلاثي بين الدول الثلاث إيران وأمريكا وبريطانيا ويقضي هذا التحالف أن تقوم إيران بالمحافظة على المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي مقابل حصولها على الدعم

---

(٢٠) رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط – هموم الخليج العربي بين (١٩٦٨–١٩٧١)، بيروت، ١٩٧٣، ص٣٠٨–٣٠٩.

(٢١) د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي (١٩٤٥–١٩٧١)، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٤، ص٣٢٩–٣٣٢.

(٢٢) د. خالد العزي: الخليج العربي في ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ، بغداد ١٩٧٢، ص٢١٣.

العسكري والدعم المعنوي من الدولتين[٢٣]. وكان الشاه يُعلن بين حين وآخر أن إيران هي حارس الخليج وصمام أمان الاستقرار فيه[٢٤].

وأدلى شاه إيران بتصريح لمحرر جريدة التايمز اللندنية يوم ١٤ أبريل ١٩٧٠ قال فيه: «إنه قد بدأ عصر جديد للخليج وإن إيران ترى أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار فيه وذلك بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله، وأن بعض الجزر المملوكة حالياً لبعض المشيخات تهم إيران من الناحية الاستراتيجية وأنها تابعة لها أصلاً وهي جزر الطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وأن إيران غير مستعدة إطلاقاً لأن ترى سقوط هذه الجزر بيد أعدائها»[٢٥].

وكانت صحيفة كيهان انترناشونال Kayhan International الإيرانية قد نشرت تصريحاً لناطق رسمي إيراني قال فيه: «إن جزر الطنب وأبو موسى كانت دائماً جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، وأن هذه الجزر تقع ضمن المياه الإقليمية الإيرانية»[٢٦]، وتوالت تصريحات المسئولين الإيرانيين الزاعمة بتبعية الجزر الثلاث لإيران. ففي ١٦ فبراير ١٩٧١، أعلن الشاه محمد رضا «أن بلاده ستلجأ إلى احتلال الجزر الثلاث بالقوة في حالة فشل الوسائل السلمية لتسليم هذه الجزر إلى إيران قبل موعد الإنسحاب البريطاني من الخليج والمقرر له مع نهاية العام ١٩٧١»[٢٧]. وفي ٢٤ يونيو ١٩٧١، كرر الشاه تهديده باحتلال الجزر إذا لم يتم

(٢٣) محمد حسين العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية، ص٣٦٠-٣٦٢.

(٢٤) محمد مرسي عبدالله: المرجع السابق، ص٣٨١.

(٢٥) د. محمد رشيد الفيل: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨، ص١٩٢- ١٩٣، ٢١٢-٢١٣.

(٢٦) د. مصطفى النجار وآخرون: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص٢١٩.

(٢٧) د. وليد حمدي الأعظمي: النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (١٧٦٤-١٩٧١)، ط١، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٣، ص٥.

الحصول عليها بالوسائل السلمية. جاء ذلك في اللقاء الصحفي الذي أجرته معه جريدة Blitz الهندية قال فيه: «إن الجزر الثلاث تعود إلى إيران وإن بريطانيا اغتصبتها قبل ثمانين عاماً تقريباً في الوقت الذي لم تكن هناك حكومة مركزية في إيران. وأضاف: إن والده رضا خان بهلوي أرسل سفناً مسلحة لاستعادة الجزر قبل الحرب العالمية الثانية غير أن السفن الحربية البريطانية تصدت لها، فاضطر إلى التخلي عنها بصورة مؤقتة. وختم الشاه حديثه بقوله: «آمل أن نحصل على الجزر بالوسائل السلمية وإلا لن يبقى أمامنا أي بديل سوى الاستيلاء عليها بالقوة. فقد أصبح لدينا اليوم أسطول حربي وطائرات فانتوم وفرق لجنود المظلات، وأستطيع أن أتحدى بريطانيا وأحتل الجزر»[٢٨].

ورداً على مزاعم الشاه بأن بريطانيا اغتصبت الجزر من إيران منذ ثمانين عاماً، ذكر وزير خارجية بريطانيا: «عندما دخلت بريطانيا منطقة الخليج لم تغتصب جزيرة أبو موسى وتسلمها للشارقة وهذا ينطبق على الجزيرتين طنب الكبرى وطنب الصغرى. كما أن الحكومة البريطانية تعد منذ وقت دخولها المنطقة الجزر الثلاث عربية وهي كذلك بمقتضى الوثائق القديمة لدى الحكومة البريطانية». وأكد هذا المعنى وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية السيد غودبر في تصريح له يوم ٢٨ من أكتوبر ١٩٧٠. كما ذكر المعتمد البريطاني في دبي (جوليان بولارد) في كتابه المؤرخ في ٨/١١/١٩٧٠، بأن السيادة على جزيرة أبو موسى تعود للشارقة وجزيرتا الطنب لرأس الخيمة وليس لأية دولة أخرى[٢٩].

وكرر وزير خارجية إيران أردشير زاهدي أثناء زيارته للبحرين يوم ٢٦ يونيو ١٩٧١، التهديد باحتلال الجزر الثلاث. وفي اليوم التالي أي في ٢٧ يونيو ١٩٧١ خطب رئيس وزراء إيران أمير عباس هويدا، في أهالي ميناء بندر عباس قائلاً: «إن إيران بحاجة للجزر الثلاث من أجل أمنها ورخائها وستقاتل بكل قوة من أجل

(٢٨) ندوة أبعاد العدوان الإمبريالي الإيراني على الجزر الثلاث، مرجع سبق ذكره، ص٣٦. وانظر: مصطفى النجار: المرجع السابق، ص٢٢٠.

(٢٩) محمد عزيز شكري: المرجع السابق، ص١٤-١٦.

تحقيق هذا الهدف إذا فشلت في حل المسألة بالوسائل السلمية». وفي ١٠ نوفمبر ١٩٧١، أعلن وزير خارجية إيران الدكتور عباس خلعتبري: «إن السيادة على الجزر الثلاث ليست موضوع نقاش، وأنها مسألة أساسية لسلامة إيران وأن إيران مصممة على وضعها تحت سيطرتها»(٣٠).

وأثناء زيارة وزير خارجية إيران أردشير زاهدي لحاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، أعلن أن بلاده لن تعترف باتحاد الإمارات العربية عند إعلانه(*) بل سوف تحاربه إذا لم تحصل إيران على جزيرة أبو موسى وجزر الطنب التي تنوي إيران تحويلها إلى قاعدة عسكرية لحماية مصالحها وحدودها(٣١). ويبدو أن الإنجليز كانوا قد اتفقوا مع الإيرانيين بالسماح لهم بالاستيلاء على الجزر، وهو ما يتضح لنا من تصريح المعتمد البريطاني في دبي السيد بولارد الذي قال أثناء مشاركته في افتتاح رصيف في ميناء دبي: «ليس من المنطق أن تتحدثوا عن الاتحاد قبل أن تحلوا مشكلة الجزر مع إيران، فالحصان لا يمكن أن يوضع وراء العربة كما يقول المثل الإنجليزي المعروف، وطالما أنكم لا تريدون أن تعطوا إيران الجزر التي تعتقد أنها بحاجة لها للدفاع عن المنطقة فالاتحاد لا يمكن أن يقوم لسبب بسيط هو معارضة إيران له»(٣٢).

(*) أعلن عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في مدينة دبي بتاريخ ١٨/٧/١٩٧١ وكان مكوناً من ست إمارات باستثناء إمارة رأس الخيمة التي انضمت إلى الاتحاد في ١٠ فبراير ١٩٧٢. وقد اعترفت إيران بدولة الإمارات العربية المتحدة في الرابع من ديسمبر ١٩٧١، بعد أن تم لها احتلال الجزر الثلاث.

(٣٠) مصطفى النجار وآخرون، المرجع السابق، ص٢٢٠.

(٣١) د. محمد عدنان مراد: صراع القوى في المحيط الهندي في الخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة، بيروت، ١٩٨٤، ص٤٨٩-٤٩٠؛ وانظر عبدالله الأشعل: المرجع السابق، ص٩٣.

(٣٢) محمد رشيد الفيل: المرجع السابق، ص٢١٣-٢١٤؛ وانظر: محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية، ص٤٢١-٤٢٤.

ثالثاً – الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث ١٩٧١:

لقد أشرنا آنفاً إلى أن العلاقات البريطانية – الإيرانية قد شهدت تحسناً ملحوظاً منذ مطلع الستينات، ولذلك فليس غريباً أن تتهم بريطانيا بالتواطؤ مع إيران في احتلالها للجزر العربية، وهناك أكثر من دليل على ذلك التواطؤ المفضوح. يقول الكاتب الصهيوني مردخاي ابير M. Abir «إن بريطانيا التي جوبهت بتصميم إيران على احتلال الجزر بدأت التفاوض معها من أجل تسوية الأزمة بصورة سلمية تحصل بموجبها إيران على هذه الجزر ولكنْ دون أن تقوم بتغيير معالم الجزر وطمس طبيعتها العربية»[٣٣].

وتذكر بعض المصادر أن السير وليم لوس Sir William Luce ممثل الحكومة البريطانية والمنظم لعمليات الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، قد مارس الضغط على حكام الشارقة ورأس الخيمة[٣٤]، وقدم اقتراحاً يقضي بمناصفة السيادة على جزيرة أبو موسى بين الشارقة وإيران، واقتسام عوائد النفط بين الجانبين بالتساوي. كما اقترح على حاكم رأس الخيمة بيع أو تأجير جزر الطنب على إيران.

لكن هذه المقترحات لقيت رفضاً قاطعاً من جانب حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي[٣٥] وأعلن عقب اجتماعه بالوسيط البريطاني «لوس» يوم السبت ٣٠/١٠/١٩٧١، أمام حشد من أهالي رأس الخيمة قائلاً: «لقد عرض علينا وليم لوس التنازل عن الجزيرتين مقابل أن تدفع لنا إيران مبلغاً سنوياً قدره مليون ونصف المليون جنيه استرليني وعلى أقساط تستمر لمدة تسع سنوات إضافة إلى إعطائنا ٥٠٪ من الثروة المعدنية والنفطية التي قد تستخرج من الجزيرتين في المستقبل، ولكننا رفضنا هذا العرض ولسنا مستعدين لعقد صفقات لبيع جزرنا»[٣٦].

---

(٣٣) John, D. Anthony: Arab States Of the Lower Gulf, People, Politics, Petrolum, Washington, 1975, p. 27.

(٣٤) محمد مرسي عبدالله: دولة الإمارات، ص٣٨٢–٣٨٣.

(٣٥) عبدالله الأشعل: المرجع السابق، ص٩١.

(٣٦) أحمد جلال التدمري: المرجع السابق، ص١٥٦–١٥٧.

ولكن إذا كان لوس قد فشل في إقناع حاكم رأس الخيمة بوجهة نظره فقد نجح في إقناع حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي، بقبول حل النزاع الطويل مع إيران بشأن جزيرة أبي موسى، وذلك بممارسة الإدارة المشتركة على الجزيرة، واقتسام عائدات النفط، وأن تحصل الشارقة على مبلغ مليون ونصف المليون جنيه استرليني سنوياً ولمدة تسع سنوات[٣٧]، وسمي هذا الاتفاق بمذكرة التفاهم Memorandum Understanding وتم التوقيع عليه بين الشيخ خالد[*] بن محمد القاسمي[٣٨] وبين شاه إيران محمد رضا بهلوي يوم ١٨ نوفمبر ١٩٧١. وفي ٢٩ من الشهر نفسه أذاع حاكم الشارقة نص الاتفاق التالي[٣٩]:

«لقد جرى الاتفاق بيننا وبين حكومة الامبراطورية الإيرانية فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى على ما يلي:

أولاً: أن يبقى علم الشارقة مرفوعاً على الجزيرة وفوق مركز الشرطة وعلى الدوائر الحكومية فيها، وأن يبقى المواطنون فيها تحت سلطة حكومة الشارقة واختصاصها.

ثانياً: ستقوم شركة (ميوز غاز أويل) بالتنقيب عن النفط والمصادر الطبيعية في الجزيرة ومياهها الإقليمية البالغة ١٢ ميلاً بحرياً، ويتم تقسيم دخل المصادر مناصفة وبالتساوي بين الشارقة وإيران.

ثالثاً: أن تصل القوات الإيرانية إلى منطقة متفق عليها في الجزيرة بين الطرفين.

(*) تم اغتياله مع أربعة من رجاله كان من بينهم نائبه حمدان بن محمد القاسمي، يوم ٢٥ يناير ١٩٧٢، على يد ابن عمه الحاكم السابق صقر بن سلطان القاسمي، الذي تم خلعه من الحكم في سنة ١٩٦٥، من قِبَل بريطانيا يذكر بعضهم أنه كان بانقلاب قام به خالد بن محمد القاسمي، ولذا فقد انتقم الشيخ صقر لنفسه، وقد تولى من بعده شقيقه الشيخ سلطان بن محمد القاسمي.

(٣٧) د. صبري فارس الهيتي: الخليج العربي – دراسة الجغرافية السياسية، ط٢، شركة المطابع النموذجية، توزيع الدار الوطنية، بغداد، ١٩٨١، ص٤١٠.

(٣٨) للمزيد من المعلومات انظر: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السابع، ١٩٧٦، ص٢٨. وانظر: سيد نوفل: المرجع السابق، ص٣٢.

(٣٩) عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم: المرجع السابق، ص٣٩٩–٤٠٠.

رابعاً: تحصل الشارقة على مساعدات مالية بحيث تدفع إيران للشارقة مليوناً ونصف المليون من الجنيهات الاسترلينية سنوياً وستتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه استرليني سنويا»[٤٠].

وقد أرجع الشيخ خالد بن محمد موافقته على توقيع الاتفاق مع إيران إلى عدم وقوف أحد بجانبه في مواجهة منطق القوة والتهديد الإيراني والضغوط البريطانية عليه. وأنه وجد نفسه مُرغماً على توقيع الاتفاق. ووصف هذه الاتفاقية بأنها «ترتيبات مؤقتة» حيث إن مقدمة الاتفاقية تقول: «لا إيران ولا الشارقة أقرت وجهة نظر الأخرى في ادعاءاتها بجزيرة أبي موسى)[٤١].

ويتبين من بنود الاتفاقية أن الشيخ خالد لم يتنازل عن الجزيرة، وأن المبلغ الذي تحصل عليه الشارقة سنوياً من إيران هو بمثابة إيجار للقواعد الإيرانية في الجزيرة[٤٢]. وربما رأى حاكم الشارقة أن هذه الاتفاقية هي أفضل حصيلة يمكن أن تخرج بها إمارته آنذاك، فموازين القوى كانت تميل بقوة لصالح إيران وحليفتيها بريطانيا وأمريكا، فيما كانت الدول العربية تلعق جراحها في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، ولم تستطع تخطي دائرة بيانات الاحتجاج والاستنكار حينما أقدمت إيران على احتلال الجزر الثلاث يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧١[٤٣].

وفي اليوم التالي من إعلان الاتفاق بين الشارقة وإيران زار السفير البريطاني في القاهرة السير ريتشارد بومنت، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون السياسية سليم اليافي وقدم له صورة من الاتفاقية. وأكد السفير أن الاتفاق تم بطريقة ودية، وأنه لم يتخل أي منهما عن سيادته على جزيرة أبو موسى، وأعرب عن أسف حكومته لعدم توصل رأس الخيمة وإيران على اتفاق بشأن جزيرتي الطنب.

---

(٤٠) جريدة الاتحاد – أبوظبي، الصادرة في ١٩٧١/١١/٣٠.

(٤١) دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨، ص٦٩.

(٤٢) صبري فارس الهيتي: المرجع السابق، ص٤١٠.

(٤٣) مجلة الجيل، العدد (١٢)، المجلد (١٣)، ديسمبر ١٩٩٢، ص٧٢-٧٤.

ونفى السفير أن يكون هناك اتفاق بين بريطانيا وإيران بشأن هاتين الجزيرتين ولكنه قال إننا كنانعرف رأي الشاه ورغبته في احتلالهما(٤٤).

وفي اليوم التالي من إعلان الاتفاقية وقبل إنهاء معاهدة الحماية بيوم واحد، غزت القوات الإيرانية الجزر الثلاث في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٣٠ نوفمبر ١٩٧١،شاركت في الغزو القوات البحرية والبرية والجوية.وكان عدد أفراد الحامية العربية في جزيرة طنب الكبرى ستة أفراد.وقد دافعوا عن الجزيرة دفاع الأبطال واستشهد منهم أربعة وأصيب الاثنان الباقيان بجروح ثم نقلا إلى إيران لاستجوابهما.ويذكر الشرطي حنتوش عبدالله محمد الذي نقل مع زميله علي محسن أنه جرى استجوابهما باللغة العربية من قِبَل أحد ضباط المخابرات الإيرانية وأن هذا الضابط سبق أن عمل كمدرب رياضي في مديرية الشرطة برأس الخيمة(٤٥). وقامت القوات الإيرانية فور احتلالها للجزر بترحيل سكانها العرب بالزوارق إلى رأس الخيمة.

ومن جانب آخر أصدرت حكومة رأس الخيمة في صباح اليوم الذي غزت فيه القوات الإيرانية الجزر بياناً تضمن احتجاجها ضد الغزو الإيراني للجزر، وحمَّل البيان الحكومة البريطانية ما حدث وهو ما يُعد نقضاً لمعاهدة الحماية التي ما زالت قائمة.وطلب حاكم رأس الخيمة في البرقية التي بعثها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تحمل المسئولية وإبلاغ الدول العربية بضرورة اتخاذ الإجراءات السريعة الكفيلة بردع المعتدي،وإثارة القضية أمام هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومجلس الجامعة(٤٦). وأعلنت إمارة رأس الخيمة أنها لن تنضم إلى اتحاد الإمارات العربية المتحدة إلا وفقاً للشروط التالية:

١ – أن يتبنى الاتحاد مشكلة الجزر ويعمل على إعادتها بالطرق الدبلوماسية.

---

(٤٤) محمد علي رفاعي: الجامعة العربية وقضايا التحرير، ط٢، القاهرة، ١٩٧٢، ص٥٤٩–٣٥٥.

(٤٥) الجزر العربية بين الأطماع الأجنبية والاستراتيجية، ملف خاص صادر عن وزارة الإعلام العراقية لعام ١٩٧١.

(٤٦) أحمد جلال التدمري: المرجع السابق، ص١٦٣، ١٨٧، ١٩٠.

٢ – عدم إقامة أية علاقات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية بين الاتحاد وإيران.

٣ – أن يتم ترحيل الإيرانيين الذين لم يمض على وجودهم خمس سنوات، وكانت بريطانيا قد حددت يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ موعداً نهائياً للانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي، أي إن الاحتلال الإيراني للجزر حدث قبل يوم واحد من الانسحاب(٤٧).

وقد أعلن رئيس وزراء إيران أمير عباس هويدا نبأ الغزو الإيراني للجزر ورفع العلم الإيراني فوقها. وقال: إن أعمال التنقيب عن البترول في جزيرة أبو موسى ستستمر وفي حالة العثور عليه سيتم تقاسم عائداته مناصفة بين إيران والشارقة(٤٨). وحمل رئيس وزراء إيران مسئولية مقتل الشرطة العرب في جزيرة طنب المسئولين في رأس الخيمة الذين لم يأمروهم بالاستسلام للقوات الإيرانية. أما بريطانيا فقد أعربت عن أسفها للأرواح التي أزهقت وكذلك عن أسفها لعدم توصل شيخ رأس الخيمة إلى اتفاق بشأن جزيرتي الطنب على غرار اتفاق حاكم الشارقة، وذلك رغم العروض السخية التي قدمت له(٤٩).

رابعاً – الدوافع السياسية لاحتلال إيران للجزر:

تستند إيران في احتلالها للجزر العربية الإماراتية الثلاث إلى عدة حجج أو اعتبارات هي:

أولاً: أن هذه الجزر مناطق استراتيجية للأمن الإيراني ولا بد من السيطرة عليها لتأمين سلامة السواحل الإيرانية الجنوبية وكذلك تأمين الملاحة في الخليج، حيث إن هذه الجزر تقع عند مدخل الخليج – مضيق هُرمز(٥٠).

---

(٤٧) د. محمد حسن العيدروس: التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣، ص٤٧٧.

(٤٨) محمد علي رفاعي: المرجع السابق، ص٥٣٧.

(٤٩) عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم: المرجع السابِق، ص٤٠٤–٤٠٥.

(٥٠) ر.ك. رمضاني: الخليج العربي ومضيق هرمز، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص١٨، ١٢٤.

وفي الواقع أن هذه الحجة مرفوضة دولياً، لأن القانون الدولي لم ينص لأن المصلحة الاستراتيجية للدولة في مكان ما من العالم حجة قانونية تخولها وضع السيادة على ذلك الجزء.

أما الحجة الثانية التي تستند إليها إيران لاحتلالها للجزر تقوم على أن الخريطة التي رسمتها وزارة الحرب البريطانية في نهاية القرن الماضي (التاسع عشر)، أظهرت لون الجزر الثلاث بلون المناطق الإيرانية. هذه الحجة أيضاً غير مقبولة من وجهة نظر القضاء الدولي، لأنها ليست دليلاً على الملكية وخاصة إذا لم تكن الخرائط موثقة من قِبَل الجانبين المتنازعين. وهذه الخريطة ليست موثقة لا عند الحكومة البريطانية ولا عند دولة الإمارات. ولذلك يمكن القول: إن الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث يعد منافياً للقانون الدولي ولمبادئ الأمم المتحدة، التي تنص على مبدأ تحريم العدوان، وتحريم الاستعمار، والتزام الطرق السلمية لتسوية المنازعات[٥١].

ويقول شاه إيران: إن الجزر الثلاث أصلاً إيرانية، وقد أخذت عندما كانت إيران ضعيفة وعليه فإن الاستيلاء على الجزر (من وجهة نظره) لا يعدو أن يكون استرجاعاً للسيادة الإيرانية عليها[٥٢]. وفي سياق هذه المبررات الإيرانية يقول رئيس الوزراء الإيراني عباس هويدا في البرلمان الإيراني: (منذ ثمانين عاماً كانت السياسة الاستعمارية تحول دون ممارسة إيران سيادتها وحقوقها التاريخية المسلم بها في هذه الجزر والآن عادت السيادة الإيرانية عليها). وفي تصريح آخر له ذكر فيه: «إن هناك اعتبارين أساسيين يمليان على إيران القيام بهما»:

أولاً: حفظ الأمن في الخليج وبحر عُمان، لسلامة استمرار تدفق النفط إلى العالم.

ثانياً: الحفاظ على الجزر في الخليج حتى لا تستخدم في أي نشاط تخريبي من الممكن أن يُشكل تهديداً لأمن إيران والملاحة الدولية في مضيق هرمز[٥٣].

(٥١) ندوة أبعاد العدوان الإيراني على الجزر الثلاث، ص٤٩-٥٦.
(٥٢) عبدالجبار ناجي: المرجع السابق، ص٢٤٣-٢٤٤.
(٥٣) ندوة أبعاد العدوان الإيراني على الجزر الثلاث، ص٢٩-٣٢.

وقد اتخذت إيران من حادثة الباخرة (كورال سي) التي تعرضت لقصف مسلح بالقرب من باب المندب بينما كانت تنقل بتروﻻً إيرانياً وهي في طريقها إلى ميناء إيلات في فلسطين المحتلة وادعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسئولياتها عن الحادث، اتخذت إيران منها ذريعة لاحتلال الجزر إلى جانب الذرائع الأخرى وطالبت الدول الكبرى بعدم ترك الممرات المائية الدولية في أيدي (أنظمة غير مسئولة)[٥٤]. وهذه الحجج الإيرانية التي اعتمدت عليها لاحتلال الجزر كما نلاحظ واهية كبيت العنكبوت لأنها لا تستند على أي أسس تاريخية أو قانونية وذلك بعكس الجانب العربي الإماراتي الذي يملك كل الأسانيد التي تؤكد ملكيته لهذه الجزر منذ عرفت، وسكانها جميعاً ينتمون إلى فروع القبائل العربية التي سكنت البر المقابل أي إلى العرب المقيمين في بقية إمارات ساحل عُمان. ولكنْ كما قال حاكم الشارقة إن قانون القوة في ظل اختلال موازين القوى هو السائد في عصرنا. وكان الشيخ خالد بن محمد القاسمي قد أدلى بحديث في ٨ ديسمبر ١٩٧١ قال فيه: «لقد قدمت الوثائق والأدلة وكلفت نخبة من رجال القانون لإثبات عروبة الجزر، وأردت مناقشة إيران بالمنطق والحجة والقانون لكنْ أنَّىٰ لشريعة الغاب ومنطق القوة أن يهمهما القانون»[٥٥]. ونفى الناطق الرسمي في الخارجية البريطانية أن تكون بلاده قد وقعت اتفاقية مع إيران اعترفت فيها لإيران بملكية الجزر، وقال: «لقد رفضنا استعمال القوة ودعونا إلى حل سلمي للخلاف حول الجزر الثلاث الاستراتيجية القريبة من مضيق هرمز. وأكد الناطق أن الاتفاق الموقع بين الشارقة وإيران بشأن جزيرة أبو موسى في عام ١٩٧١، كان يقضي باقتسام السيادة على الجزيرة»[٥٦].

ويؤكد بعض الإنجليز أن الشاه لم يستول على الجزر الثلاث لأسباب استراتيجية حربية – رغم تصريحاته الكثيرة بهذا الخصوص، وإنما كان في الواقع لتثبيت صورته كحاكم قوي في أذهان الشعب الإيراني وخاصة بعد أن نالت البحرين استقلالها واعترافه بها، ما أدى إلى اهتزاز شخصيته فكان عليه أن يعيد صورته

(٥٤) رياض نجيب الريس: المرجع السابق، ص٣٠٩-٣١٢.
(٥٥) تصريح لمجلة الجيل، العدد (١٢)، المجلد (١٣)، ديسمبر ١٩٩٢، ص٧٢-٧٥.
(٥٦) أحمد جلال التدمري: المرجع السابق، ص٣٥٤.

القوية كما كانت في نفوس شعبه[٥٧]. كما أن الشاه انتهز فرصة انشغال العرب مع إسرائيل فأراد أن يثبت للغرب أن بلاده هي الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على حفظ الأمن والسلم بعد الانسحاب البريطاني. وبالفعل استطاع الاستحواذ على ثقة الولايات المتحدة وبريطانيا، وقامت الدولتان بتقديم أنواع الأسلحة له من الدبابات والطائرات والسفن الحربية لأجل الحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة[٥٨].

خامساً – الموقف العربي من احتلال الجزر:

أدى احتلال إيران للجزر العربية الإماراتية الثلاث إلى احتجاج رسمي وشعبي في منطقة الخليج العربي بصورة خاصة وفي الوطن العربي الكبير بصورة عامة. كذلك أدى الاحتلال للجزر إلى توتر في العلاقات العربية الإيرانية. وقد تضمن البيان الأول لاتحاد الإمارات العربية المتحدة إدانته الصريحة للاحتلال الإيراني للجزر وأكد تمسكه بعروبة الجزر. وطالب البيان الجامعة العربية بضرورة اتخاذ موقف موحد إزاء إيران بحيث تشعرها بأن الدول العربية جادة في المحافظة على عروبة الجزر.

وأصدرت إمارة رأس الخيمة بياناً شجبت فيه الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، وطالبت مجلس اتحاد الإمارات العربية المتحدة، والجامعة العربية، والأمم المتحدة بضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لإعادة الجزر المحتلة إلى وضعها الطبيعي تحت السيادة العربية[٥٩]. وخرجت مظاهرات حاشدة في رأس الخيمة والشارقة وفي بقية إمارات الخليج العربي وفي معظم الدول العربية الأخرى، حطم خلالها المتظاهرون فروع البنوك والمؤسسات والمتاجر الإيرانية، وكذلك مكاتب شركات الطيران الإيرانية، وطالبوا بطرد الإيرانيين من منطقة الخليج العربي[٦٠].

(٥٧) عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم: المرجع السابق، ص٤٠٠.
(٥٨) ندوة أبعاد العدوان الإيراني على الجزر الثلاث، ص٥٨–٦٠.
(٥٩) محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية، ص٤٥٨–٤٦٦.
(٦٠) أحمد جلال التدمري: المرجع السابق، ص١٧٥؛ وانظر: محمد علي الرفاعي: ص٥٤٠.

وأعلن حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي في ٣ ديسمبر ١٩٧١ أن إمارته تتطلع لاستقبال أي قوة عربية لغرض الدفاع عن الجزر التي احتلتها إيران[٦١]. إلا أننا نجد فيما يتعلق بهذا الموضوع، الرائد عبدالسلام جلود عضو مجلس الثورة الليبي الذي قام بزيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة عقب احتلال إيران للجزر مباشرة يصرح عند وصوله إلى القاهرة وهو في طريقه إلى بلاده قائلاً: «لقد عرضنا على زعماء الإمارات إرسال جنود ليبيين إلى الجزر لكنهم رفضوا العرض» ويذكر المصدر نفسه أن العراق عرض إرسال قوات إلى الجزر لكن دولة الإمارات لم توافق على ذلك[٦٢]. وربما فضلت دولة الإمارات العربية الحل السلمي للنزاع انطلاقاً من ثقتها بعدالة قضيتها.

ودعا الملك فيصل بن عبدالعزيز مجلس الوزراء السعودي إلى اجتماع طارئ بعد ساعات من احتلال إيران للجزر، وأصدر المجلس بياناً ضمنه شجبه واستنكاره الشديد لإقدام إيران على احتلال الجزر الثلاث وطالبها بإعادة النظر في موقفها.

واستدعى وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، سفير بريطانيا والقائم بالأعمال الإيراني إلى وزارة الخارجية وأبلغهما احتجاج حكومته إزاء احتلال إيران للجزر العربية، كما طالب وزير الخارجية الكويتي المسئولين العرب بضرورة اتخاذ استراتيجية موحدة لمواجهة هذا العدوان[٦٣]. وأبلغ أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح حاكم رأس الخيمة استعداد الكويت للوقوف إلى جانب الأخوة العرب في جميع الخطوات والإجراءات التي يتم الاتفاق عليها لصون الحقوق العربية. كذلك طالب مجلس الأمة الكويتي باتخاذ إجراءات صارمة ضد الأطماع الإيرانية، ووافق المجلس على التجنيد الإجباري لأبناء الكويت، وكان ذلك لأول مرة في تاريخ الكويت يصدر قرار بهذا الخصوص[٦٤]. وسارع

(٦١) مصطفى النجار وآخرون: المرجع السابق، ص٢٢١.

(٦٢) محمد علي رفاعي: المرجع السابق، ص٥٤١-٥٤٢.

(٦٣) د. سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة الكتاب الثاني، ط٢، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٣٣-٣٤.

(٦٤) مصطفى النجار: المرجع السابق، ص٢٢١.

العراق إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من إيران وبريطانيا التي اتهمها بالتواطؤ مع إيران في احتلالها للجزر. ودعا العراق وبعض الدول العربية في ٣ ديسمبر ١٩٧١، مجلس الأمن لعقد جلسة لبحث الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث[٦٥]. ونددت ليبيا بالاحتلال الإيراني للجزر، ولجأت إلى تأميم شركة البترول البريطانية المسجلة تحت اسم شركة بترول الخليج، كما قامت بسحب أرصدتها من البنوك البريطانية لتواطؤ بريطانيا مع إيران[٦٦]. وفي مصر، سلمت وزارة الخارجية المصرية مذكرة احتجاج إلى القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة، وحمل البيان الرسمي لوزارة الخارجية المصرية بريطانيا المسئولية لتفريطها بالجزر على الرغم من معاهدات الحماية التي كانت نافذة المفعول عند وقوع الغزو الإيراني للجزر[٦٧]. ونددت دولة قطر بالاحتلال الإيراني للجزر العربية، ولكنها حملت المسئولية الأمة العربية التي لم تتحرك لمواجهة التهديدات الإيرانية التي سبقت احتلالها للجزر، وترى أنه ما دام الأمر قد حدث فإنه ليس من مصلحة العرب إثارة أي نوع من العداء ضد إيران في وقت تواجه أمتنا العربية الدولة العبرية، وأنه من مصلحة العرب وإيران البحث عن حلول مناسبة لتسوية هذه القضية وخاصة أن إيران لم تغلق باب المفاوضات معها بشأن الجزر الثلاث[٦٨].

وخلاصة القول فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ترى أن الموقف العربي لم يرق إلى درجة المسئولية إزاء هذه القضية، لا قبل الاحتلال ولا بعده. فعلى سبيل المثال نجد العراق يقطع علاقاته مع إيران ولكن هذه العلاقات سرعان ما عادت إلى طبيعتها بين البلدين أثناء انعقاد مؤتمر الدول المصدرة للنفط (أوبك) في الجزائر في ٦ مارس ١٩٧٥، إذ أعلن عن اتفاق بين البلدين ينهي الخلافات بينهما وكأن شيئاً لم

(٦٥) د. راشد البراوي: العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٨٢، ص٤٥١.

(٦٦) سيد نوفل: المرجع السابق، ص٣٤.

(٦٧) محمد علي رفاعي: المرجع السابق، ص٥٣٧-٥٣٨، ٥٧١.

(٦٨) محمد حسن العيدروس: التطور السياسي لدولة الإمارات العربية، ص٤٨٨-٤٩٠.

يحدث[٦٩]. إلا أنه ينبغي القول إنصافاً للحقيقة إنه إذا كان العراق قد قطع علاقاته مع إيران وأعادها فيما بعد، فإننا نجد دولة الإمارات العربية المتحدة صاحبة القضية ترفض الموافقة على طلب حاكم رأس الخيمة قطع العلاقات مع إيران[٧٠].

سادساً – موقف الجامعة العربية من الاحتلال الإيراني للجزر:

تابعت جامعة الدول العربية باهتمام التهديدات الإيرانية للجزر، منذ أن أعلنت بريطانيا في عام ١٩٦٨ عزمها الانسحاب من منطقة الخليج العربي مع نهاية عام ١٩٧١، غير أن الجامعة لم تستطع أن تقوم بدور إيجابي للحفاظ على عروبة هذه الجزر، واقتصر دورها على الاجتماعات وإصدار البيانات والقرارات ولكن دون تفعيلها على أرض الواقع. لقد دعت الجامعة إلى عقد مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية العرب في ١٢ نوفمبر ١٩٧١، لبحث التهديدات الإيرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي. وبتوصية من المؤتمر قام الأمين العام المساعد للشئون السياسية سليم اليافي، بدعوة السفير البريطاني السيد ريتشارد بومنت في القاهرة وكذلك القائم بالأعمال الإيراني نظراً لتغيب السفير في بلاده وبحث مع كل منهما على حدة نتائج المؤتمر واتفاق العرب على المحافظة على عروبة الجزر.

وقد وعد السفير البريطاني بإبلا غ حكومته برغبة العرب في هذا الشأن، أما الدبلوماسي الإيراني، فقد أعرب عن أمل حكومته في التوصل إلى حل سلمي بشأن الجزر مع حاكمي الشارقة ورأس الخيمة[٧١].

وتوالت الاجتماعات العربية في مقر الجامعة بالقاهرة لبحث الأزمة مع إيران، وعقد الأمين العام المساعد للشئون السياسية يوم ٢ ديسمبر ١٩٧١ اجتماعاً آخر مع القائم بالأعمال الإيراني، وسلمه احتجاجاً ضد قيام إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث. وقال: «إذا كانت إيران حريصة على الصداقة العربية وتقدر الظروف الحالية للأمة العربية مع إسرائيل، فيجب أن تنسحب من الجزر والعودة إلى طاولة المفاوضات». فرد القائم بالأعمال الإيراني: «لقد أوضحت الحكومة الإيرانية قبل

(٦٩) د. محمد عدنان مراد: المصدر السابق، ص٤٩٠.

(٧٠) محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية، ص٤١٤–٤٢٠.

(٧١) محمد علي رفاعي: المرجع السابق، ص٥٥٤–٥٦٢.

تاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، أنها ستحتل الجزر الثلاث عقب انسحاب بريطانيا لأنها تعدها جزراً إيرانية». وفي ٤ ديسمبر جرى لقاء بين الأمين العام المساعد والسفير الإيراني خسرو خسروني، الذي كان قد عاد من بلاده، وفي هذا اللقاء أوضح السفير موقف حكومته قائلاً: «إن العلاقات الإيرانية العربية علاقة تاريخية كانت دائماً وطيدة ولكن هناك عوامل خارجة عن إرادتنا جميعاً عملت على الإساءة لهذه العلاقة وأخص بالذكر الإنجليز الذين يعلمون أن هذه الجزر جزر إيرانية ومع ذلك ظلوا يلعبون على الحبلين». وحينما قال له الأمين العام المساعد: «إذا كانت إيران حريصة على علاقاتها مع العرب لا بد أن تنسحب من الجزر». رد السفير قائلاً: «إنك تطلب أن تنسحب القوات الإيرانية من الجزر، أستطيع أن أقول إن ذلك غير ممكن[٧٢]، لقد تنازلنا عن البحرين واعترفنا بها، أما بقية الجزر فهي إيرانية. وزعم السفير أن الجزر ليست عربية حتى تتدخل الجامعة في أمرها»[٧٣]. ونلاحظ هنا أن أسلوب الأمين العام المساعدة للجامعة، مع الجانب الإيراني كان أسلوباً يتسم بالضعف محاولاً استجداء العاطفة، كقوله: «إن الأمة العربية تمر بظروف صعبة بسبب مواجهتها لإسرائيل، وإذا كانت إيران حريصة على علاقاتها بالعرب عليها أن تعيد الجزر»، وذلك بعكس الجانب الآخر الذي كان يتحدث من مركز القوة.

وعقد مجلس الجامعة اجتماعاً طارئاً يوم ٦/١٢/١٩٧١ خصص لبحث قضية الاحتلال الإيراني للجزر. وقد ألقى ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة سيف سعيد غباش كلمة أمام المجلس أوضح فيها بالأسانيد التاريخية سياسة دولة الإمارات التي تؤكد عروبة الجزر الثلاث منذ فجر التاريخ، وبيَّن كذلك التواطؤ البريطاني مع إيران في احتلال الجزر وهو ما يُعد خيانة لمعاهدة الحماية بين الإمارات وبريطانيا المعقودة في سنة ١٨٢٠. وطالب العرب بقطع العلاقات مع إيران، وإثارة القضية أمام هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية[٧٤].

---

(٧٢) سيد نوفل: المرجع السابق، ص٢٤-٣٥.

(٧٣) د. يحيى حلمي رجب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٣، ص٢١٦-٢١٧؛ وانظر: أحمد جلال التدمري، ص١٩٨.

(٧٤) راشد البراوي: المرجع السابق، ص٤٥١.

وفي ١١ مارس ١٩٧٢، ناقش مجلس الجامعة في دور اجتماعه العادي الاحتلال الإيراني للجزر، وأصدر بياناً أدان فيه الاحتلال الإيراني للجزر بالقوة وهو ما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وحمل بريطانيا المسئولية[٧٥].

سابعاً – مجلس الأمن الدولي وقضية الجزر:

تقدمت بعض الدول العربية يوم ٣ ديسمبر ١٩٧١ بمذكرة إلى مجلس الأمن الدولي طالبة عقد جلسة طارئة لبحث الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث. وبناء على ذلك عقد المجلس يوم ٩ من الشهر نفسه جلسة خصصت لبحث موضوع الشكوى العربية ضد إيران. وقد طالب المندوبون العرب المجلس بدعوة إيران إلى سحب قواتها من الجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. كما تضمنت المذكرة العربية إدانتها لبريطانيا؛ لأنها لم تنفذ التزاماتها بموجب معاهدات الحماية، والوثائق البريطانية التي تؤكد عروبة الجزر. واستدلوا بالوثيقة البريطانية التي بعثتها حكومة الهند البريطانية إلى وزارة الخارجية والمتعلقة بموضوع التنقيب عن النفط في الأراضي الإيرانية والتي جاء فيها: «فيما يتعلق بطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى فإنها تخص المحميات العربية، ويجب أن تستبعد من حساب شركة البترول الأنجلو – إيرانية»[٧٦]. أما مندوب إيران فقد دافع عن موقف بلاده قائلاً: «إنه لا يريد أن يدخل في إثبات أن هذه الجزر هي أراضي إيرانية لأن مجلس الأمن ليس محكمة، ولكنْ أفضل دليل على تبعية الجزر لإيران (على حد زعمه) الخرائط التي تعود إلى سنة ١٨٧٠ والتي تُبين لون الجزر بلون المناطق الإيرانية»[٧٧]. وتحدث مندوب بريطانيا في الجلسة قائلاً: «إن حكومته مرتاحة للاتفاق الذي تم بين حاكم الشارقة وبين إيران بشأن جزيرة أبو موسى. أما فيما يتعلق بجزر الطنب، فقد أعلنت بريطانيا أنها غير مسئولة إذا لم يتم الاتفاق حولها

---

(٧٥) F.O. 371/218961/E 5292. 9th Sep., 1938.
وانظر: سيد نوفل: المرجع السابق، ص٢٤؛ ويحيى حلمي رجب، ص٢١٨.

(٧٦) ندوة أبعاد العدوان الإيراني على الجزر الثلاث، ص٣٧.

(٧٧) United Nations - Report of the Secretary General on the Work of the Organisation, 16 June, 1971 to 15 june 1972.

بين حاكم رأس الخيمة وإيران قبل خروج القوات البريطانية من المنطقة[٧٨]. وكان حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي، قد بعث برقية عاجلة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي شرح فيها تفاصيل العدوان الإيراني على الجزر وقال: «إن الوثائق التي لدينا لا تترك أي مجال للشك بتبعية جزر الطنب إلى إمارتنا رأس الخيمة، وإذا ما تجاهلت إيران هذه الحقيقة فلندع محكمة العدل الدولية تُعلن هذه الحقيقة، وطالب مجلس الأمن التدخل لإرغام إيران على الانسحاب من الجزر وإعادتها إلى أهلها الشرعيين». وبعد نقاش دام عدة ساعات بين أعضاء الوفود المشاركة بالاجتماع دون الوصول إلى نتيجة[٧٩] واستناداً إلى المادة (٣٦) من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بفض النزاعات بين الدول بالطرق السلمية فقد تم الاقتراح من قِبَل رئيس مجلس الأمن آنذاك على اتباع الدبلوماسية الهادئة لحل النزاع، وتقرر بالتالي تأجيل النظر في القضية لإعطاء الفرصة لطرف ثالث لدراسة النزاع والتوصل إلى الحل[٨٠]. وربما قصد رئيس مجلس الأمن أنه في حالة عدم توصل الجانبين (الإماراتي والإيراني) إلى حل عادل لقضية الجزر بينهما فإن عليهم إحالة القضية إلى طرف ثالث وهي محكمة العدل الدولية. غير أن إيران حتى تاريخ كتابة هذه السطور ترفض رفضاً قاطعاً إعادة الجزر أو اللجوء إلى التحكيم الدولي، وذلك حسب رأينا يعود للأسباب التالية:

أولاً: خشيتها من أن تكسب دولة الإمارات القضية.

ثانياً: اعتمادها على تفوقها العسكري وشعورها بعدم وجود قوة تجبرها على التخلي عن الجزر أو اللجوء إلى التحكيم.

ثامناً – الموقف البريطاني والأمريكي من احتلال إيران للجزر:

تؤكد بعض المصادر أن بريطانيا قامت قبل انسحابها من منطقة الخليج العربي بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، بوضع خارطة جديدة للمنطقة تتفق من الناحية الاستراتيجية مع مصالحهما في المنطقة. وهذا التنسيق البريطاني –

(٧٨) ندوة أبعاد العدوان الإيراني على الجزر الثلاث، ص٣٧.

(٧٩) أحمد جلال التدمري: المرجع السابق، ص١٩٠، ٢٧٠–٢٧١.

(٨٠) وليد حمدي الأعظمي: المرجع السابق، ص٨–٩.

الأمريكي يأتي وفقاً للمعاهدة الموقعة بين البلدين في سنة ١٩٥٧، وتقضي بتقسيم العمل بينهما في الخليج العربي. وعلى هذا الأساس لا نستغرب أن ترضخ بريطانيا للإدارة الأمريكية بتسليم الجزر للشاه، الذي كانت أمريكا تعده شرطي الحراسة للمصالح الغربية في المنطقة في وجه عدوهم التقليدي الاتحاد السوفيتي السابق[٨١].

ومع أن بريطانيا تنفي تواطؤها مع الشاه بشأن الجزر، فإنه يمكن القول إنها فشلت في إيجاد حل للنزاع حول هذه الجزر، وإن كل ما قامت به هو محاولة إقناع حكام الشارقة ورأس الخيمة بقبول طلب إيران بتأجير الجزر الثلاث لإيران لمدة خمسين سنة، وكان من وجهة نظر الحكومة البريطانية قبول إيران استئجار الجزر ودفع الإيجار للشارقة ورأس الخيمة هو بمثابة إقرار كافٍ بعروبة الجزر إلا أن حكام الإمارتين رفضا ذلك الاقتراح[٨٢].

وهذا التساهل من جانب بريطانيا فيما يتعلق بالجزر الإماراتية يؤكد التناقض الواضح في السياسة البريطانية. لقد رأيناها تقف ضد إيران حينما هددت الأخيرة باحتلال البحرين، وأجبرتها على الاعتراف باستقلالها في شهر مارس ١٩٧٠. كذلك وقفت بريطانيا ضد السعودية حينما حاولت الأخيرة بسط سيطرتها على واحة البريمي في سنة ١٩٥٢ وضمها إلى الأراضي السعودية، فقد حالت دون ذلك.

وهذا الموقف البريطاني القائم على الانتقائية يؤكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك تواطؤ بريطانيا مع إيران في احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث.

وتؤكد مجلة الأكونومست في ١٠/١٢/١٩٧١، أن إنجلترا والولايات المتحدة كانتا تَعِدَان إيران لتكون الحارس الجديد لمصالح الغرب في المنطقة بعد

---

(٨١) ندوة أبعاد العدوان الإيراني على الجزر الثلاث، ص١٢-١٩.
وانظر كذلك، خالد محمد القاسمي: الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، ط أولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ١٩٩٧، ص١٦٥.

(٨٢) صالح محمد صالح العلي: التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرق الجزيرة العربية في عهد رضا خان بهلوي (١٩٢٥-١٩٤١)، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص١٥١-١٥٥. لمعرفة شروط حاكم الشارقة لتأجير الجزر، انظر: المصدر نفسه، ص١٥٥-١٥٦.

انسحاب القوات البريطانية(٨٣). وبعد ساعات من إعلان بريطانيا استقلال الإمارات في الأول من ديسمبر ١٩٧١، وقَّع المعتمد البريطاني في الخليج العربي جيفري أرثر معاهدة صداقة مع حكام دولة الإمارات العربية المتحدة التي أعلن عنها يوم ٢ ديسمبر ١٩٧٢. وقد سأل أحد الصحفيين المعتمد البريطاني عن أسباب تخلي بلاده عن الجزر قبل انسحابها لإيران. أجاب قائلاً: «ليس من المعقول أن تدخل بريطانيا في حرب مع إيران قبل الانسحاب بيوم واحد»(٨٤).

ومن الملاحظ أن بريطانيا والولايات المتحدة لم تبد أي منهما معارضة تُذكر لاحتلال إيران للجزر، بل إن أمريكا أعلنت تأييدها للوجود الإيراني في الخليج، وقامت بتزويد قوات الشاه بأنواع الأسلحة باستثناء السلاح النووي. وقد أكد ذلك السفير الأمريكي في طهران عقب اختتام الرئيس نيكسون زيارته لإيران عام ١٩٧٢، «بأن إيران تستطيع الحصول على كافة أنواع الأسلحة باستثناء السلاح النووي»(٨٥)، ويؤكد «استودارد» أن الولايات المتحدة التي برزت في نهاية الحرب العالمية الثانية كقوة ضاربة في العالم، تعاونت مع شاه إيران محمد رضا بهلوي الذي كان يعد من وجهة نظرها أنه أهم زعيم في المنطقة القادر على الحفاظ على أمن الخليج والمصالح الغربية في المنطقة(٨٦). كما رحبت إسرائيل باحتلال إيران للجزر العربية، جاء ذلك في مجلة الجيش الصهيوني في عددها الصادر في ٣ ديسمبر ١٩٧١، قائلة: (إن الخطوة التي أقدمت عليها إيران تخدم إسرائيل على المدى القريب والبعيد استراتيجياً واقتصادياً وتعفي إسرائيل من الجهود التي تفرض عليها لحماية أمن الملاحة الإسرائيلية أثناء عبور سفنها في مضيق هرمز، كما ضمنت إسرائيل الآن استمرار تدفق البترول إليها). وكانت إسرائيل تحصل على نصف احتياجاتها النفطية من إيران. وقد توثقت العلاقات بين إسرائيل وإيران بعد تعرض ناقلات النفط (كورال

(٨٣) روز ماري سعيد: النزاع حول الجزر العربية في الخليج (١٩٢٨-١٩٧١)، مجلة الخليج والجزيرة العربية، العدد السابع، يوليو ١٩٧٦.

(٨٤) عبدالله الأشعل، ص٩٣.

(٨٥) محمد علي رفاعي: المرجع السابق، ص٥٤١.

(٨٦) هنري فورتيك: سياسة إيران إزاء الخليج العربي في السبعينات، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، ١٩٨٧، ص٣٤٥.

سي) المحملة بالنفط الإيراني لاعتداء مسلح من قِبَل الفدائيين الفلسطينيين وهي في طريقها إلى ميناء إيلات الواقعة على خليج العقبة في فلطسين المحتلة[٨٧].

تاسعاً – العلاقة بين دول مجلس التعاون وإيران بعد سقوط نظام الشاه:

لقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي، تتوقع بعد سقوط حكم الشاه عام ١٩٧٩، أن تكون العلاقات مع القيادة الإيرانية الجديدة أفضل، ولا سيما بعد أن أعلن الإمام الخُميني قائد الثورة الإسلامية الإيرانية عقب عودته إلى بلاده في نوفمبر ١٩٧٩، أن من أهداف الثورة رفع المظالم والعودة بالعلاقات الإيرانية مع الدول الأخرى إلى علاقات طبيعية. وفي رده على سؤال يتعلق بالجزر وهل لدى الثورة نية لإعادتها، قال: «إن الثورة قامت لتنصر الحق ولتسحق الباطل ولترفع المظالم التي ارتكبها الشاه»[٨٨]. وهنا نلاحظ أن الإمام الخميني لم يعلن صراحة أنه سيعيد الجزر إلى دولة الإمارات كما فسر (التدمري) إذ إنه ربما قصد رفع المظالم عن شعبه وليس عن الآخرين من الناس، إذ نرى القيادة السياسية الإيرانية الجديدة لا تختلف عن القيادة البائدة فيما يتعلق بالجزر والإصرار على التمسك بها. فهذا وزير الخارجية في عهد الإمام الخميني كريم سنجابي، نجده يصرح فور عودة الخميني من فرنسا بقوله: «إن مسألة الانسحاب الإيراني من الجزر الثلاث الواقعة عند مدخل الخليج ليست موضوع نقاش»[٨٩].

ولقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ اليوم الأول لانتصار الثورة الإيرانية لدى القيادة الجديدة في إيران للتوصل إلى حل لمسألة الجزر، وكشف عن ذلك الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة حيث قال ما معناه: «إنه بعث

---

(٨٧) فيليب ستودارد: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي والعالم الخارجي، واشنطن، ١٩٨٥، مترجم إلى العربية، ص٥١–٥٤.

(٨٨) صبري فارس الهيتي: المرجع السابق، ص٤١٠–٤٤٧.

(٨٩) هنري فورتيك: المرجع السابق، ص٣٤٦؛ وانظر: أحمد جلال التدمري: المرجع السابق، ص٨٥–٨٦.

برسالة خطية للإمام الخميني في ٩ نوفمبر ١٩٧٩ تتعلق بقضية الجزر التي احتلها نظام الشاه وإن القيادة السياسية الإيرانية وعدته بإعادة النظر في القضية»[٩٠].

ولكن بعد أن مرت الأيام ولم تبد القيادة الإيرانية أية نوايا طيبة بعثت دولة الإمارات بمذكرة في شهر أغسطس ١٩٨١، إلى الأمين العام للأمم المتحدة (كورت فالدهايم) أعربت فيها عن استعدادها للتفاوض مع الحكومة الإيرانية بشأن الجزر التي احتلتها إيران في عهد الشاه. وأكدت في المذكرة أنها تملك الوثائق الدامغة التي تثبت ملكيتها للجزر الثلاث[٩١].

ومن الثابت أن القيادة السياسية التي تولت الحكم في إيران بعد سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩، زادت من نشاطها في الجزر المحتلة بقصد فرض الأمر الواقع، فقد أدلى الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني بتصريح أثناء زيارته للجزر في شهر فبراير ١٩٩٢، قال فيه: «إن جزيرة أبو موسى يمكن أن تصبح مركزاً اقتصادياً مهماً فهي تتمتع بموقع استراتيجي متميز، ونحن نعد أهلها حماة لحدودنا الجنوبية»، وأصدر تعليماته ببناء مجمع سكني مكون من مائة وحدة في الجزيرة[٩٢].

وقد ذكر بعض الساسة أن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها إيران بعد الحرب الإيرانية – العراقية هي وراء تمسكها بالجزر. وهذا هو ما رأيناه أثناء محادثات وزير خارجية دولة الإمارات راشد عبدالله النعيمي مع الرئيس رفسنجاني في أبريل ١٩٩٢، فقد طالب رفسنجاني دولة الإمارات بدفع تعويضات مالية ادّعى أن بلاده تستحقها بسبب الخسائر التي منيت بها إبان حربها مع العراق، كما اتهم الرئيس الإيراني دولة الإمارات بأنها تستخرج كمية من النفط من حقل مبارك في جزيرة أبو موسى أكبر مما هو مُعلن[٩٣].

وعلى الرغم من أن دول الخليج العربي تكونت لديها قناعة أن التغيير الذي حدث في نظام الحكم في إيران لن يُغير استراتيجيتها القديمة الرامية إلى الهيمنة على

(٩٠) محمد مرسي عبدالله: دولة الإمارات العربية وجيرانها، ص٣٨٦.
(٩١) جريدة القبس الكويتية، الصادرة في ٣/١٠/١٩٨٠.
(٩٢) صدى الحرب العراقية – الإيرانية، جامعة البصرة، ١٩٨١، ص١٧٩–١٨٨.
(٩٣) أحمد جلال التدمري: ص٣٢٣–٣٢٤.

المنطقة بدليل تمسكها بالجزر، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة وشقيقاتها دول مجلس التعاون لا تألو جهداً في البحث عن حلول مع إيران لتسوية قضية الجزر المحتلة. لأجل ذلك عقد لقاء في مدينة أبو ظبي في الفترة ما بين ٢٧–٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ بين ممثل دولة الإمارات سيف سعيد مساعد مدير إدارة شئون مجلس التعاون في الخارجية، وممثل إيران في الاجتماع مصطفى حائري مدير عام شئون الخليج بوزارة الخارجية الإيرانية. وخلال هذا اللقاء طرح ممثل دولة الإمارات عدة مطالب من أهمها: إنهاء الاحتلال العسكري الإيراني لجزر الطنب، والتزام إيران بمذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبو موسى، وإيجاد إطار ملائم لحسم السيادة على الجزيرة خلال فترة زمنية محددة، ووقف الإجراءات التي تقوم بها السلطات الإيرانية فوق جزيرة أبو موسى، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل القضية. وقد رفضت كل هذه المطالب من جانب الوفد الإيراني[٩٤].

وفي ختام اجتماع وزراء دول مجلس التعاون مع نظرائهم في المجموعة الأوروبية في بروكسل في شهر مايو ١٩٩٣، دعوا دولة الإمارات وإيران للعمل من أجل حل الخلاف بينهما بشأن الجزر بالطرق السلمية على أساس احترام القانون الدولي والتعايش السلمي بين الدول، والتعاون مع جهود سكرتير الأمم المتحدة بهذا الخصوص[٩٥].

وإذا جاز لنا القول إن مجلس التعاون لدول الخليج العربي لم يول قضية النزاع بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر اهتماماً واضحاً إلا متأخراً، وربما يرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

أولاً: انشغال دول المجلس بعملية السلام العربية – الإسرائيلية (١٩٧٣ – ١٩٨٠) والتي لا تزال تشغل العرب حتى اليوم.

ثانياً: انشغال دول المجلس بمحاولة إيقاف الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) تلك الحرب التي كان لها انعكاساتها السلبية على اقتصاد دول المجلس وعلى أمنها القومي.

---

(٩٤) مجلة الجيل، العدد (١٢)، المجلد (١٣)، ديسمبر ١٩٩٢، ص٧٦.

(٩٥) أحمد جلال التدمري: المرجع السابق، ص٣١٢–٣١٣.

ثالثاً: الغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠ والتداعيات التي نتجت عن هذا الغزو.

ولذلك يمكن القول إن دول المجلس بدأت تولي قضية النزاع حول الجزر اهتماماً أكبر بعد تحرير الكويت ١٩٩١، وذلك من خلال دعوة حكومتي دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى الدخول في مفاوضات مباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية قضية الجزر الثلاث.

وقد أكدت القمة الثانية عشرة لدول مجلس التعاون الخليجي والقمم التي تلتها لدول المجلس أن تطوير العلاقات بينها وبين إيران مرتبط بما تتخذه الحكومة الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حُسن الجوار واحترام سيادة أراضي دول المنطقة ووحدتها وعدم التدخل في الشئون الداخلية. وفي كل قمة يكرر زعماء دول مجلس التعاون تأييدهم المطلق وتضامنهم مع دولة الإمارات في استعادة سيادتها على جزرها الثلاث استناداً إلى مبادئ الشرعية الدولية(٩٦).

وأعرب المجلس الأعلى في القمة الخامسة عشرة عن أسفه الشديد لعدم تجاوب إيران مع الدعوات المتكررة لدولة الإمارات، للوصول إلى حل سلمي لقضية الجزر، ولرفض إيران القبول بإحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية. كذلك أعرب المجلس عن أسفه البالغ وقلقه للإجراءات التي تقوم بها إيران فوق الجزر وهي ترمي إلى تكريس احتلالها للجزر(٩٧). وهو ما يمثل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حُسن الجوار، بل انتهاكاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين الشارقة وإيران عام ١٩٧١. وتتكرر تقريباً النداءات والمناشدات نفسها من جانب دول المجلس لإيران في كل قمة بتحكيم العقل والحكمة وإرجاع الجزر بالطرق السلمية لدولة الإمارات العربية المتحدة(٩٨).

---

(٩٦) جريدة الاتحاد، أبو ظبي، الصادرة في ١٢ مايو ١٩٩٣.

(٩٧) وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إعداد وكالة الأنباء القطرية، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر، الدوحة – قطر، ج١٢، وج١٣، طبعة ١٩٩٣، ص٥٦، ١١٢–١١٥ على التوالي. وانظر: ج١٤، طبعة ١٩٩٤، الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة – قطر، ص٢٤–٢٥.

(٩٨) المصدر نفسه، ج١٥، ص٥٢، ٥٩.

ونلاحظ أن دول المجلس تتحاشى في كل بيان من بيانات كل قمة استخدام العبارات القوية مثل (العدو أو العدوان) أو غيرها من العبارات كالتلويح باستخدام القوة لاستعادة الجزر. وهذا الموقف في الواقع يدل على وعي حضاري، إدراكاً منها لما قد تسببه الحرب إذا حصلت من ويلات على دول المنطقة بما فيها بالطبع إيران. ولذلك فهي تلجأ إلى الوسائل السلمية كدعوة إيران إلى المفاوضات الثنائية المباشرة مع دولة الإمارات أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية النزاع بين البلدين بشأن الجزر الثلاث. ولكن للأسف حتى الآن لم تعر إيران هذه النداءات أهمية تُذكر ولا تزال ترفض اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وهو ما ينذر بتحول القضية إلى نزاع قابل للانفجار ولا يعيقه سوى الخلل في ميزان القوى العسكرية نتيجة لجهود إيران في تعزيز ترسانتها التقليدية والنووية وإبقاء الوضع على الجزر على سياسة الشاه القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة[٩٩].

وهناك من يرى أنه ليس هناك من حل لاستعادة الجزر المحتلة وحماية منطقة الخليج العربي من الأطماع الإيرانية سوى قيام اتحاد حقيقي قوي يملك من القوة الدبلوماسية ومن القوة العسكرية ما تؤهله للدفاع عن كيانه دون الاعتماد على مظلة أجنبية[١٠٠].

(٩٩) المصدر نفسه، ج١٦، ج١٧، ج١٨.

(١٠٠) انطوان متى: الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (١٧٩٨-١٩٧٨)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣، ص١٥٢؛ وانظر: رياض نجيب الريس، المرجع السابق، ص٣١٣.

الخاتمة

نستخلص من هذه الدراسة ما يلي:

أولاً: أن هذه الجزر الثلاث وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى جزر عربية وجزء لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة كما ثبت لنا ذلك من خلال الوثائق التي اطلعنا عليها، وهناك أكثر من دليل على ذلك أشرنا إلى بعضها في البحث.

ثانياً: إن تمسك إيران بهذه الجزر كما تبين لنا يعود إلى ما تتمتع به الجزر من مواقع استراتيجية عند مدخل الخليج العربي ومن يسيطر عليها يستطيع التحكم في حركة الملاحة في الخليج كما أنها تتمتع بثروات معدنية من نفط وغيره.

ثالثاً: عدم وجود تضامن عربي موحد يقف إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة حقها المغتصب سواء بالوسائل السلمية أم العسكرية مما جعل إيران تُصرّ على التمسك بالجزر.

رابعاً: عدم وجود قوة عسكرية لدى دول مجلس التعاون تضاهي القوة الإيرانية من حيث العدد والعدة، مما يجعل الأخيرة أي إيران ترفض حل القضية ودياً أو بالتحكيم الدولي.

وأمام هذا التصلب الإيراني المعتمد على منطق القوة في تمسكه بالجزر يقابله ضعف عربي، فإننا نخشى أن تتخذ الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية من هذه القضية مبرراً بدعوى الحفاظ على مصالحها في المنطقة وتفجر الحرب التي حينها لن يستفيد منها سوى أعداء أمتنا العربية والإسلامية. وعلى هذا الأساس نرى أن القيادة السياسية والدينية في إيران لا يغيب عنها مثل هذه الحقائق، وإنها إذ تنحو إلى تحكيم العقل والحكمة والعمل على إعادة الحق إلى أهله الشرعيين فإنها ستجنب المنطقة متاعب جديدة وتفتح في العلاقات الإيرانية العربية صفحة جديدة وبذلك تكون قد فوتت الفرصة على أعداء أمتنا الذين يضمرون لنا النوايا العدوانية، ولا يريدون لنا التقدم والتطور كما أن حل القضية ودياً سيجنب الجانبين إتلاف الأموال وإزهاق الأرواح فيما لا طائل من ورائه. ومما لا شك فيه أن إقدام القيادة السياسية الإيرانية على تسوية هذه الأزمة سيؤدي حتماً إلى تقوية العلاقات العربية – الإيرانية في جميع المجالات ومن ثَمَّ فلن يكون هناك مبرر للوجود الأجنبي في هذه المنطقة المهمة من العالم.

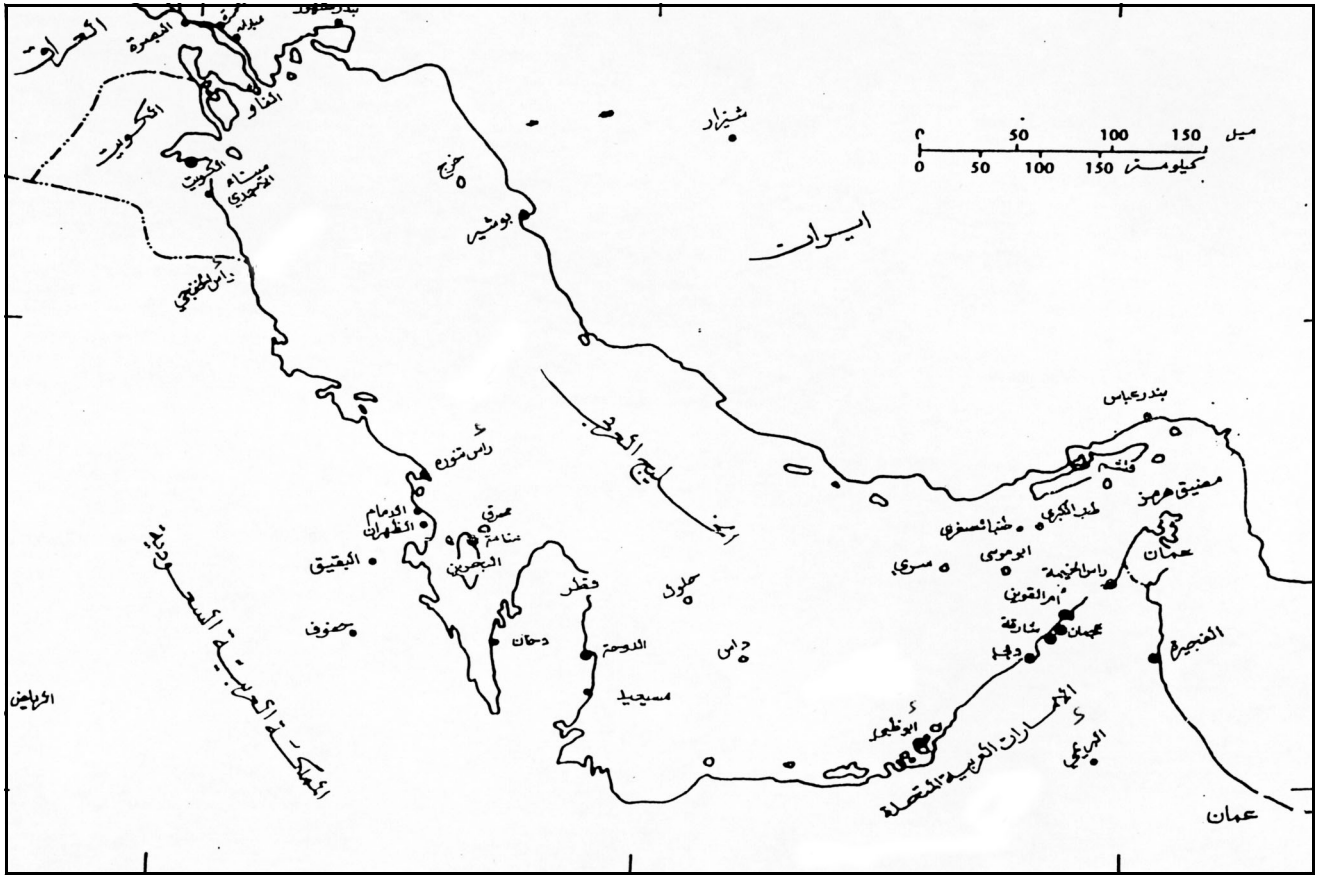
العراق
البصرة
الفاو
الكويت
الكويت
مسناة الخنجري
رأس المطيبجي
بندر شهر
مشيراز
خرج
بوشير
ايران
ميل
كيلومتر
0 50 100 150
0 50 100 150
بندر عباس
قشم
مضيق هرمز
طنب الكبرى
طنب الصغرى
ابو موسى
رأس الخيمة
أم القوين
عجمان
الفجيرة
دبي
الشارقة
سري
عمان
رأس تنورة
الدمام
الظهران
البحيق
حرق
مسناة البحرين
قطر
حلول
دخان
الدوحة
دلما
مسيعيد
حصوف
الكويت
المملكة العربية السعودية
ابوظبي
البريمي
الامارات العربية المتحدة
عمان